ألقى كلمة في انطلاق مؤتمر الاتحاد البرلماني الإسلامي وترأس الاجتماع التنسيقي للوفود العربية

الراشد: علينا اتخاذ قرارات تسهم في وقف نزيف دم الشعب السوري

■ نثمن بكل التقدير والعرفان مبادرة صاحب السمو باستضافة المؤتمر الدولي الأول للمانحين

الراشد يلقي كلمته في مؤتمر الاتحاد البرلماني الاسلامي

علي الراشد خلال لقائه مع لاريجاني

■ على إيران التعاون مع وكالة الطاقة لاستيفاء شروط السلامة وتجنيب المنطقة آثار الإشعاع الخطيرة

■ حصول فلسطين على صفة مراقب نجاح كبير وخطوة نحو إقامة دولة لها وعاصمتها القدس

■ الإعلان عن مشاريع الاستيطان الإسرائيلية نهاية قاتلة لجميع مساعي حل القضية

■ مسلمو الروهينغيا في ميانمار يتعرضون لانتهاكات جسيمة من قتل وتهجير .. ولا بد من وضع حد لمأساتهم

■ استمرار الإعلام الغربي في ازدراء الإسلام ورموزه سيتحول إلى ظاهرة تهدد الاستقرار العالمي

الخرطوم - «كونا»: دعا رئيس الشعبة البرلمانية الكويتية رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد مؤتمر الاتحاد البرلماني لمنظمة التعاون الاسلامي الى اصدار قرار يسهم في وضع حد لنزيف دم الابرياء من ابناء الشعب السوري الشقيق.

وقال الراشد في كلمة له امام اجتماع الدورة الثامنة للمؤتمر «نلتقي اليوم ولا يزال الدم العربي السوري من ابناء واطفال الشعب السوري الشقيق ولا تزال وسائل الاعلام تنقل لنا وعلى مدار الساعة مشاهد القتل والدمار وهي مشاهد تؤلم وتبعث على الحسرة».

واضاف «ان عدد الضحايا من ابناء سوريا وفق ما جاء في تقارير الأمم المتحدة وصل الى ما لا يقل عن 60 ألف ضحية» داعيا الى العمل «من منطلق مسؤولياتنا وعقيدتنا الاسلامية الراسخة على الخروج بقرار يسهم في وضع حد لهذه المذابح».

واعرب عن الامل في ان يتضمن البيان الختامي للمؤتمر قرارا يؤكد «دعم منظمتنا» لمهمة المبعوث الاممي والعربي المشترك الأخضر الابراهيمي بما يحقق التوافق الدولي في مجلس الأمن.

وثمن الراشد بكل التقدير والعرفان مبادرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد باستضافة الكويت في نهاية الشهر الجاري المؤتمر الدولي الاول للمانحين لمساعدة الشعب السوري وتقديم المساعدات الانسانية له داعيا الوفود المشاركة الى حث حكوماتها على المساهمة والمشاركة في هذا المؤتمر.

على صعيد آخر اعتبر الراشد قضية فلسطين «هي القضية المركزية للأمة الاسلامية» معربا عن سعادته بنجاح الجهود العربية والاسلامية في الأمم المتحدة بحصول دولة فلسطين على صفة مراقب في الأمم المتحدة.

واكد ان ما تحقق يعتبر نجاحا دوليا وخطوة مهمة نحو اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ومواجهة مخططات دولة الاحتلال.

■ طه: الاتحاد مطالب بأن يكون صوتا للأمة بالتركيز على المشترك وتجاوز الخطوط المتقاطعة

وقال «لقد فوجئنا والعالم بأسره بقرار حكومة الاحتلال الاسرائيلي بناء مستوطنات جديدة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها بناء مساكن جديدة في القدس الشرقية» مضيفا ان «الاعلان عن هذه المشاريع من قبل حكومة الاحتلال يعتبر نهاية قاتلة لجميع المساعي السلمية الدولية والاقليمية في حل القضية الفلسطينية».

واكد ان هذا «يزيدنا اصرارا على مواصلة الجهود العربية والاسلامية في توحيد الصف الفلسطيني وانهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني وقيام دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وضمان عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين».

واعرب الراشد عن امله في ان يوحد العالم الاسلامي جهوده ليكون عام 2013 «عام القضية الفلسطينية كهدف يسعى الى حله هذا العام».

واشار الى ما يتعرض له المواطنون المسلمون الروهينغيا في ميانمار «من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان من قتل وتهجير قسري على أيدي قوات الأمن في ميانمار». وشدد على ضرورة أن تتعاون المنظمات الاسلامية مع المنظمات الاقليمية والدولية في وضع حد لهذه المأساة الانسانية والعمل على ضمان الحقوق المشروعة لتلك الأقلية. واكد ان الدور المحوري والمهم الذي تقوم به البرلمانات حيال القضايا الاقليمية والدولية والجهود التي يبذلونها في التعاون والتنسيق مع المنظمات البرلمانية الاقليمية والدولية «لابد ان تتمخض عنها قرارات دولية رشيدة وفعالة ازاء تلك الأزمات».

واستذكر الراشد تجربة مجلس الأمة الكويتي خلال الفترة من 2005 حتى 2007 عندما قام بقيادة العمل ضمن نطاق الاتحاد البرلماني العربي والاسلامي وصولا الى الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمر بالي في اندونيسيا بتاريخ ابريل من عام 2007 «حينما أصدر قرارا يرفع توصية الى الأمم المتحدة يدعو فيها الى صياغة آلية دولية تجرم الاساءة الى رموز الأديان السماوية».

وقال الراشد «كم سعدنا حينما أصدر مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في الـ20 من شهر مارس لعام 2008 قرارا تقدم به عدد من مندوبي الدول الاسلامية بشأن احترام الأديان وعدم الاساءة للدين الاسلامي وما تضمنه هذا القرار التاريخي من اشارة واضحة الى رفض الربط بين الارهاب والدين الاسلامي».

واضاف «لقد لاحظنا ومنذ ذلك التاريخ استمرار بعض وسائل الاعلام الغربية في نهج ازدراء الدين الاسلامي والاساءة الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم» مشيرا الى ان الاستمرار في ذلك سيتحول الى ظاهرة تهدد الاستقرار والأمن والسلم الدوليين.

وشدد على ضرورة مطالبة المجتمع الدولي عبر منظمة التعاون الاسلامي بصياغة ميثاق قانون دولي يبنى على قرار مجلس حقوق الانسان الصادر في مارس 2008 يهدف الى التصدي لازدراء الأديان وضمان احترام المعتقدات الدينية ورموزها.

ودعا الى ان يكون للمنظمة دور في دعم الحوار الذي يحقق مزيدا من التفاهم بين الثقافات والحضارات وينشر قيم التسامح والمثل العليا.

وحول الوضع الاقتصادي ذكر الراشد ان الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ عام 2008 وما أسفرت عنه من انهيارات مالية للكثير من المؤسسات المالية طالت بعض الدول الرأسمالية المتطورة ووصلت آثارها وتداعياتها الى كثير من الدول الاسلامية مبينا انها «باتت تهدد الأمن الاجتماعي والسلامة الوطنية من جراء تنامي ظاهرة الفقر وتزايد معدلات البطالة».

وأشاد الراشد بالدور الحيوي والمهم الذي تقوم به مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تسخير كل طاقاتها من أجل مساعدة الدول الاسلامية الأعضاء في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة لاسيما ما تقدمه بعض الدول من دعم متواصل لمشاريع البنك التنموية.

وافاد «ان حجم اعتمادات المجموعة خلال عام 2011 بلغ حوالي 3ر8 مليار دولار أمريكي ليصل مجموع الاعتمادات منذ التأسيس وحتى عام 2012 نحو 85 مليار دولار أمريكي» مشيدا بالمكانة التي أضحت تحتلها الصيرفة الاسلامية في صياغة الحلول الناجحة ومعالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة.

من جانب آخر شدد الراشد على أهمية التحرك الاقليمي والدولي نحو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها الترسانة النووية الاسرائيلية مؤكدا ان الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق مشروع لجميع دول المنطقة.

ودعا الراشد «الجمهورية الاسلامية الايرانية الى ضرورة التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة النووية لضمان استيفاء شروط ومعايير السلامة لتجنيب الشعب الايراني وشعوب المنطقة الآثار الخطيرة الناجمة عن آثار اشعاعية محتملة». وتقدم الراشد لرئيس المجلس الوطني في جمهورية السودان رئيس المؤتمر أحمد ابراهيم الطاهر ولجمهورية السودان الشقيقة «قيادة وحكومة وشعبا» بالشكر على دعوته الكريمة وعلى ما لقيه الوفد منذ وصوله الى الخرطوم من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

وكانت أعمال الدورة الثامنة قد انطلقت بكلمة للنائب الاول للرئيس السوداني علي عثمان طه أكد فيها اهمية الدور الذي تضطلع به البرلمانات باعتبارها ترجمانا لمضمون الرسالة الاسلامية.

وحث المشاركين في المؤتمر على ضرورة النظر الى «ما يجمع بينهم وان يجعلوا منه طاقة محركة تعينهم على تجاوز الخطوط المتقاطعة لأن المشترك الأعظم هو الدين الذي يجمعهم».

ودعا طه الاتحاد الى أن يكون صوتا للامة التي طال انتظارها لمؤسسات تخصصية.

من جانبه، أكد الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي محمود أرول في كلمة له مساندة دول الاتحاد للقضية الفلسطينية حتى قيام تلك الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وشدد على ضرورة وحدة الفلسطينيين وتحقيق المصالحة بين مختلف فصائلهم وصولا الى الهدف المنشود وهو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ودعا أرول دول الاتحاد الى التصدي للحملات الغربية التي تستهدف النيل من الاسلام مطالبا بضرورة القيام بعمل اسلامي مشترك للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تواجه بعض الدول الاسلامية لاسيما في القارة الأفريقية وذلك بسبب التصحر والجفاف والحروب.

بدوره قال رئيس البرلمان السوداني ورئيس الدورة الثامنة للمؤتمر احمد ابراهيم الطاهر في كلمته ان «الخطر الأعظم يتمثل في الغزو الثقافي الغربي الذي يستهدف أبناءنا وشبابنا بمساعدة الاجهزة الإعلامية الامر الذي يتطلب منا غرس المبادئ والقيم الاسلامية في شبابنا للحفاظ عليه من الغزو الثقافي الأجنبي».

واضاف «يجب علينا الا نكتفي باصدار البيانات بل نتحرك نحو العالم ونتواصل معه لمناقشة القضايا التي تواجهنا بالتحليل العلمي مع المنظمة الدولية».

ودعا ممثل مجلس النواب الأندونيسي رئيس الدورة الثامنة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي سيرجمان هدايت في كلمته الى الالتزام برفع مستوى أداء الاتحاد والعمل على الحصول على صفة المراقب في منظومة الأمم المتحدة.

ودعا كذلك الى توسيع عضوية الاتحاد لتشمل الدول التي فيها مجموعات مسلمة مثل الهند والصين وروسيا اضافة الى السعي الجاد لتحقيق استقلال فلسطين وعاصمتها القدس وتفعيل وتنفيذ القرارات التي اتخذت في الدورة السابقة والمتعلقة بالارتقاء به الى برلمان اسلامي.

من ناحية أخرى، عقد الاجتماع التنسيقي لرؤساء وفود البرلمانات العربية الاعضاء في الاتحاد البرلماني لمؤتمر التعاون الاسلامي برئاسة رئيس الشعبة البرلمانية الكويتية رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد.

وسمى الاجتماع مرشحي الدول العربية لشغل عضوية اللجان الدائمة في الاتحاد البرلماني بعد ان اجرت الوفود العربية اجراءات تنسيقية فيما بينها لتوزيع برلمانات الدول المتفق عليها على اللجان الدائمة.

واعلن رئيس الاجتماع عن مرشحي الدول العربية لشغل عضوية اللجنة التنفيذية وهم برلمانات دول الجزائر والامارات والسعودية والمغرب.

واضاف ان الاجتماع سمى مرشحي لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لبرلمانات مصر وليبيا وفلسطين والكويت ممثلة في عضو اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية الكويتية النائب عبدالله المعيوف.

كما اشار الى ان مرشحي لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية لبرلمانات دول الجزائر وموريتانيا والبحرين واليمن اما لجنة حقوق الانسان والمرأة والاسرة فهي لمرشحي برلمانات المغرب وموريتانيا والعراق والاردن فيما رشح الاجتماع برلمانات دول ليبيا ومصر وعمان ولبنان لشغل عضوية اللجنة الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والاديان.

■ أرول: واجب دولنا التصدي لحملات النيل من الإسلام والقيام بعمل مشترك لمواجهة الأزمة الاقتصادية

في سياق متصل، استقبل الراشد في مقر اقامته رئيس المجلس الوطني الاتحادي في الامارات العربية المتحدة محمد احمد المر والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البرلمانين الشقيقين ومجالات التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها.

وهنأ الراشد الوفد الاماراتي الشقيق بمناسبة احراز المنتخب الاماراتي لكرة القدم كأس الخليج في دورته 21 التي اقيمت في مملكة البحرين الشقيقة.

حضر اللقاء كل من رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان وعضوي المجلس الوطني الاتحادي مروان بن غليطة ود.شيخة العويس وسفير الامارات العربية المتحدة لدى جمهورية السودان محمد الشحي اضافة الى وفد الشعبة البرلمانية الكويتية.

كما استقبل الراشد رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني بحضور وفد الشعبة البرلمانية، حيث بحث الجانبان العلاقات الثنائية.

«الخارجية البرلمانية» توافق على مرسوم تعويضات «الكويتية» مع العراق

الوزير الأذينة خلال اجتماع لجنة الخارجية البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

وافقت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية في اجتماعها أمس، على مشروع مرسوم بقانون رقم 23 لسنة 2012 بالموافقة على اتفاق تسوية بين حكومة الكويت وحكومة جمهورية العراق «بشأن تعويضات الخطوط الجوية الكويتية».

وقال مقرر اللجنة النائب طاهر الفيلكاوي في تصريح للصحافيين ان اللجنة استكملت في اجتماعها مع وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الاسكان سالم الاذينة ورئيس مجلس ادارة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف مناقشة مشروع المرسوم بقانون المذكور ورأت «بعد الدراسة والتمحيص» الموافقة عليه واحالته الى مجلس الامة للتصويت عليه.

وذكر ان الحكومة العراقية ابدت حسن النية واودعت جميع مبالغ المطالبات المتفق عليها على دفعة واحدة في حساب البنك لدى دولة الكويت واتمت جميع الشروط في هذه الاتفاقية. وافاد الفيلكاوي بان اللجنة استمعت لملاحظات الاذينة وجميع الحضور حول المرسوم بقانون الموقع بدولة الكويت في يوليو 2012.

واوضحت المذكرة الايضاحية للمرسوم الذي نشر في ملحق خاص للجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في اواخر شهر اكتوبر الماضي ان «اتفاق التسوية نص في البند «1» على قيام وزارة المواصلات في دولة الكويت ببذل جهودها لقيام الخطوط الجوية الكويتية بتسوية مطالباتها على شركة الخطوط الجوية العراقية وغيرها من المؤسسات العراقية تسوية ودية نهائية».

■ الفيلكاوي: بغداد أبدت حسن النية وأودعت المبالغ المتفق عليها في حساب الكويت

كما نص اتفاق التسوية في البند «2» على قيام الخطوط الجوية الكويتية وشركة الخطوط الجوية العراقية بالايعاز الى محاميهم الدوليين باتخاذ الاجراءات القانونية لتاجيل السير في الدعاوي والاجراءات القضائية.

والزم البند «3» من الاتفاق شركة الخطوط الجوية العراقية مقابل تسوية المطالبات الكويتية بدفع مبلغ 500 مليون دولار امريكي على الشكل التالي «أ»: مبلغ 300 مليون دولار امريكي تودع في حساب «اي.اس.سي.ار.ايه.دبليو» يتم تسديده من قبل البنك الذي يودع فيه الحساب الى الخطوط الجوية الكويتية حال اكمال التسوية النهائية وحسب شروط «اي.اس.سي.ار.ايه.دبليو» التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين «ب»: مبلغ 200 مليون دولار امريكي تدفع الى الخطوط الجوية الكويتية خلال الاشهر الستة الاولى من عام 2013.

استنكر تصريحات نائب البحرية الإيراني عسكر: أمن الخليج بيد دوله.. وقواته المسلحة تحفظ استقراره

استنكر رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي بشدة ما صرح به نائب قائد القوة البحرية للحرس الثوري الايراني علي رضا تنكسيري بأن امن الخليج بيد قوات الحرس الثوري وانها هي التي تقوم بتوفير الأمن للخليج.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان امن الخليج العربي بيد دوله الخليجية وقواتها المسلحة التي تحفظ امن الخليج في اطار منظومة دول مجلس التعاون مشيرا الى ان دول المجلس ليست بحاجة الى ايران او غيرها لحفظ امنها، ناصحا القيادة العسكرية الايرانية بان تنشغل بقضايا وهموم شعبها بعيدا عن محاولات فرض الهيمنة على دول الخليج العربي.

عسكر العنزي

واضاف ان المؤسسة العسكرية في ايران دأبت كل فترة على اطلاق تصريحات استفزازية لدول الخليج العربي في محاولة لاظهار ايران بانها القوة المهيمنة والمسيطرة على المنطقة.

وتابع: ان تصريحات القيادات العسكرية الايرانية التي صدرت خلال الفترة الاخيرة تعكس الرغبة الدفينة لدى الحكومة الايرانية للهيمنة على دول الخليج العربي وهو ما يزيد من مخاوف شعوب المنطقة من الخطر الايراني واطماع ايران التوسعية. وقال عسكر اذا رغبت ايران ان تعيش في سلام ومحبة مع دول الجوار الخليجية فعليها ان تتوقف عن اطلاق التصريحات التي تستفز مشاعر شعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

واختتم عسكر بقوله: ان دول الخليج العربي لن تقبل اي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية كما انها لن تقبل اي هيمنة عسكرية من اي دولة اخرى وستقف دول مجلس التعاون في وجه اي اطماع توسعية تستهدف دول الخليج العربي.

المطوع: «المرافق العامة» حددت 11 أولوية للمرحلة المقبلة

حددت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها اليوم عدد 11 اولوية للمرحلة المقبلة واحالتها الى مكتب المجلس لادراجها ضمن الاولويات التي يجرى التنسيق بشأنها بين المجلس والحكومة.

وقال مقرر اللجنة النائب عدنان المطوع ان من اولويات اللجنة انجاز المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012 وتعديل بعض احكام القانون 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية اضافة الى قانون رقم 27 لسنة 1995 في شان اسهام القطاع الخاص بتعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة بغرض الرعاية السكنية.

عدنان المطوع

واضاف ان من اولويات اللجنة انجاز تقرير حول المشروع بقانون بشان الهيئة العامة للنقل والهيئة العامة للرقابة الغذائية وانشاء الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للاتصالات وهيئة عامة للطيران المدني مشيرا ان اللجنة ستنظر في التقارير المدرجة على جدول الاعمال مثل قضايا التعويضات المقررة من لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة وقضايا التلوث البيئي بالبلاد.

وذكر ان اللجنة ستستكمل التحقيق في قضايا تسرب الغاز في منطقة الاحمدي السكنية ومدى التزام الحكومة بتنفيذ مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1979 بشان الدفاع المدني مضيفا الى تعديل احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتاسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه بالكويت.

«المالية البرلمانية» بحثت القروض مع اتحاد المصارف

اجتمعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية أمس مع اتحاد المصارف الكويتية لاستكمال مناقشة الاقتراح بقانون بشان قيام البنوك وشركات الاستثمار باعادة جدولة أرصدة القروض الاستهلاكية والمقسطة على المواطنين لديها وتنظيم منح هذه القروض مستقبلا.

وقالت مقرر اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح للصحافيين ان اتحاد المصارف «لم يأت بشيء جديد على اللجنة انما قدم بعض الارقام وبعض الاحكام القضائية التي كسبها» مضيفة ان اللجنة شرحت ما لديها من ارقام ومعلومات وكل ما تم تداوله في الاجتماعات السابقة لها بهذا الشان.

واوضحت الهاشم ان محصلة الاجتماعات السابقة تكمن في معالجة فوائد القروض لاسيما ان المدة الزمنية لذلك محددة بين عام 2002 وشهر ابريل 2008 وليست مدة مفتوحة مضيفة انه لايمكن القول ان جميع العملاء ليسوا قادرين على السداد وليس جميعهم توقف عن السداد بل ان هناك جزءا من العملاء غير قادرين على سداد قروضهم او توقفوا عن السداد اما بسبب لجوئهم الى القضاء او لجوء البنك الى القضاء. واكدت ان البنوك تتحمل جزءا من الاخطاء ويجب معالجة هذه المشكلة مضيفة ان الراي الفني للجنة واضح وسترفع تقريرها بهذا الشان الى مجلس الامة لمناقشته والتصويت عليه.